منظمة الصحة العالمية

جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعون ج٧٣/٣٦
البند ١٨-١ من جدول الأعمال **٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠**
A73/36

الميزانية البرمجية ٢٠٢٠-٢٠٢١

تقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي المقدم إلى جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعين

١- نظرت اللجنة في وثيقة تبين معلومات عن نهج يُقترح اتباعه بشأن إعداد الميزانية البرمجية ٢٠٢٢-٢٠٢٣.[١] واقتُرح الإبقاء على دورة السنتين الحالية بشأن الميزانية البرمجية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ والتي يُتوقع أن تُقدم فيها بوضوح ميزانية منقحة إلى جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين في أيار/ مايو ٢٠٢٢ مراعاةً للاحتياجات الناشئة عن الوضع الحالي للجائحة المندلعة وتجسيداً لاستنتاجات الفريق المستقل المعني بالتأهب للجائحة والاستجابة لها، والتي من شأنها أن تقدم إلى جمعية الصحة العالمية الرابعة والسبعين في أيار/ مايو ٢٠٢١ لكي تنظر فيها. واقتُرح أيضاً تمديد فترة برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣، والغايات المحددة فيه بشأن المليارات الثلاثة حتى عام ٢٠٢٥. ومن شأن الوقت الإضافي المُكرّس لذلك أن يتيح المجال أمام تقييم أثر آليات المسار السريع بشأن بلوغ الغايات المحددة وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على السواء. ومن شأن هذا التغيير أيضاً أن يؤدي إلى مواءمة تقارير المنظمة مع دورة تقارير الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة لأهداف التنمية المستدامة.

٢- وأعربت اللجنة عن تأييدها للنهج المقترح اتباعه بشأن إعداد الميزانية البرمجية، والذي وُصف بأنه نهج واقعي ومرن وعملي في ظل الوضع العالمي الراهن. وإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة إلى الأمانة أن تبقي على عملية التشاور الشفافة والمدفوعة بعمل الدول الأعضاء في إعداد الميزانية البرمجية للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣. وينبغي أن تستمر هذه العملية أيضاً وتراعي في الوقت نفسه العبر المستخلصة من جائحة "كوفيد-١٩" وتركز على مسائل أخرى تؤدي إلى تحسين الصحة والعافية عموماً وتتماشى مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أعربت اللجنة عن رغبتها في أن يُواظب على اطلاعها على التقدم المحرز في إعداد الميزانية البرمجية.

٣- وأعربت اللجنة أيضاً عن تأييدها عموماً لتمديد فترة برنامج العمل العام الثالث عشر حتى عام ٢٠٢٥، ولكنها طلبت تزويدها بمزيد من المعلومات عن الآثار المترتبة على هذا التمديد، ورحبت بعمل المنظمة بشأن زيادة الجهود المبذولة على الصعيد القطري في مجال بناء القدرات.

٤- وشجعت اللجنة الأمانة على مواصلة دمج المساواة بين الجنسين والإنصاف وحقوق الإنسان في الأعمال المتعلقة بالبرامج على مستويات المنظمة الثلاثة. وطُلب في هذا الصدد إلى الأمانة أن تقدم تقريراً سنوياً إلى اللجنة والمجلس التنفيذي عن التقدم المحرز صوب تحقيق خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وعن كيفية سد الثغرات التي تتخلل المعايير ذات الصلة. وطلبت اللجنة

---

١ الوثيقة EBPBAC32/INF./1.

أيضاً أن تُطلع الدول الأعضاء على الخطاب السنوي الموجه من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى المدير العام بشأن نتائج خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٥- وطلبت اللجنة، لدى إحاطتها علماً بأن الزيادة الطارئة على الميزانية البرمجية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بنسبة ٧,٨٪ مقارنة بالفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ كانت متوقعة في التقدير المالي لبرنامج العمل العام الثالث عشر، أن تُزوّد بمزيد من التفاصيل عن الأسباب الملموسة التي تقف وراء تلك الزيادة. وطلبت تزويدها تحديداً بمعلومات عن الزيادة الطارئة فيما يتعلق بكل من برنامج عمل التحول في المنظمة والمجالات التي من شأن الزيادة أن تركز عليها؛ واستفسرت اللجنة أيضاً عن النطاق الذي من شأن الزيادة أن تُوجّه إليه على الصعيد القطري. ومن شأن المكاسب المحققة في مجال زيادة الكفاءة داخل المنظمة أن تكتسي أيضاً أهمية قصوى لتمويل تلك الزيادة.

إطار النتائج

٦- عرضت الأمانة تقرير المدير العام الذي يبين التقدم المحرز في تطبيق إطار النتائج بفضل التشاور الوثيق العرى مع الدول الأعضاء ومشاركتها والمحقق بواسطة المشاورات الإقليمية المواءمة عبر أنحاء مستويات المنظمة الثلاثة ككل.[١]

٧- ورحبت اللجنة بالتزام الأمانة بوضع إطار النتائج في صيغته النهائية لقياس الأثر وبلوغ الغايات المحددة بشأن المليارات الثلاثة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز قدرات البلدان فيما يخص النظم الصحية ونظم المعلومات الصحية. ويتكون إطار النتائج من الأجزاء الثلاثة التالية: قياس الأثر استناداً إلى أهداف التنمية المستدامة وسجل الأداء ودراسات الحالة القطرية الجيدة النوعية. وقد اختبرت الدول الأعضاء هذا الإطار وطبقته ممّا أدى إلى تحسين فهم كيفية بلوغ الغايات المحددة بشأن المليارات الثلاثة والتركيز على تعزيز قدرات البلدان. ولاحظت اللجنة الخطوات التي اتخذتها الأمانة في سبيل بناء القدرات في البلدان لسد الثغرات التي تتخلل البيانات، بوسائل منها الحد من تجزئتها وبناء القدرات اللازمة لتحليلها، وأوصت بإشراك مختلف القطاعات والوكالات وكذلك المنظمات الإحصائية الوطنية ووزارات المالية في ذلك العمل. ولاحظت اللجنة أهمية دعم البلدان في ميدان تصنيف البيانات المتعلقة بمجالات مثل نوع الجنس والإنصاف وأهمية المؤشرات المتعلقة بالطوارئ الصحية، مثل الوقت المستغرق في الكشف عن الطوارئ الصحية والاستجابة لها، واقترحت زيادة معدل إشراك الدول الأعضاء، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً. ورحبت اللجنة أيضاً بمجموعة سكور (SCORE) التقنية بشأن البيانات الصحية والتقييمات المعدة ومركز البيانات الصحية العالمي وبالجهود المبذولة لزيادة قدرات المنظمة في ذاك المجال على مستوياتها الثلاثة جميعها وبتعاون المنظمة مع سائر الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل بلوغ الغايات المحددة بشأن المليارات الثلاثة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التوصيات المقدمة إلى جمعية الصحة

٨- أوصت اللجنة، نيابة عن المجلس التنفيذي، بأن تقترح جمعية الصحة على الأمانة أن تقوم بما يلي لكي تسترشد به في تنفيذ الولايات القائمة حالياً:

(أ) اعتماد نهج تدريجي في استهلال إعداد التقارير بواسطة سجل أداء المخرجات، وخصوصاً في ضوء علاقته بالمكاتب القطرية؛

١ الوثيقة ج١٦/٧٣ تنقيح ١.

(ب) إعداد تقرير عن الإنجازات المحققة بشأن بلوغ الغايات المحددة بشأن المليارات الثلاثة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع مؤشرات النتائج الصادرة عن المنظمة؛

(ج) تقديم المزيد من المعلومات عن الزيادة المتوقعة في الميزانية البرمجية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بنسبة ٧,٨٪ وعن الآثار المترتبة على التمديد المقترح لفترة برنامج العمل العام الثالث عشر.

٩- وفيما يخص إطار النتائج الذي وضعته المنظمة، فقد أوصت اللجنة نيابة عن المجلس التنفيذي، بأن تحيط جمعية الصحة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة ج١٦/٧٣ تنقيح ١، وأن تقترح جمعية الصحة كذلك على الأمانة أن تقوم بما يلي لكي تسترشد به في تنفيذ الولايات القائمة حالياً:

(أ) توسيع نطاق المناقشات مع الدول الأعضاء ومشاركتها، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بشأن اختبار قياس أثر برنامج العمل العام الثالث عشر، وذلك بالاستفادة من لوحة متابعة المليارات الثلاثة؛

(ب) تركيز عملها على المستوى القطري على إقامة نُظم موحدة وأمتن للبيانات والمعلومات الصحية وعلى تعزيز القدرات اللازمة لتحليلها كيما يتسنى للبلدان أن تحصل على بيانات منتظمة وصحيحة وموثوقة؛

(ج) النظر في إشراك قطاعات ومؤسسات حكومية متعددة، مثل الوكالات الإحصائية ووزارات المالية، من بين جهات أخرى، في العمل على تعزيز البيانات الصحية؛

(د) مواصلة المناقشات وإشراك الدول الأعضاء في إدراج مؤشرات إضافية في قياس أثر برنامج العمل العام الثالث عشر، مثل التغطية بخدمات الصحة النفسية وفحص سرطان عنق الرحم؛

(هـ) تزويد البلدان بالدعم اللازم لسد الثغرات التي تتخلل البيانات وتصنيفها بحسب نوع الجنس، وإجراء تحليل للفجوات التي تتخلل حصول الجنسين على الخدمات الصحية.

= = =